السوق الجزائري وإشكالية أسعار المواد الأساسية

د. عبد الرحمن تومي

الحلقة الأولى

الإشكالية:

تعد دراسة السوق، من الدراسات الأساسية في الاقتصاد الكلي والجزئي على حد سواء، وقد بدأ هذا التخصص يأخذ مكانته منذ فترة طويلة لما له من نتائج ايجابية على مستوى الفرد والمؤسسة، بل على مستوى الدولة والعالم ككل .

وكثيرنا يعرف، كم هي الدول التي تعتمد على آلية السوق في تنمية شعوبها، وتطوير اقتصادياتها. ولا غرابة إذا عرفت معي أيها القارئ الكريم بأن ثمانون (80) بالمائة من التجارة العالمية مصدرها عشرون (20) دولة، وأن نفس النسبة ذاتها هي ناتج داخلي خام لهذه الدول. وكما أن السوق هو أحد وأهم مؤشرات التطور الاقتصادي لأي بلد من عدمه، فهو أيضا يمكن أن يتحول إلى كابوس يهدد التماسك الاجتماعي من جهة، واستقرار النظام القائم من جهة أخرى، وذلك كلما طال أمد الخلل الذي يصيب العرض أو الطلب على حد سواء .

و بمعنى آخر، يمكن أن يتحول السوق إلى مصدر أزمة تلتهم القدرة الشرائية للمواطنين وتتسبب في انهيار السياسة النقدية والمالية للبلد المعني. ولذلك كان وليزال السهر على ضبط التوازن الداخلي والخارجي للسوق من أولويات الدولة .

ونظرا للتدبدب الذي يصيب السوق الجزائري من حين إلى آخر في مختلف القطاعات ،وخاصة في أسعار بعض المواد الأساسية منها، والجهود التي تقدمها الدولة بصفتها المنظم الأساسي لآليات السوق، في ظل حركية تتسم بالانتقالية من نظام اقتصادي مخطط وممركز، إلى نظام اقتصادي آخر يتصف بحرية الأسعار والتجارة . نريد الوقوف على واقع السوق الداخلي الوطني، والآفاق المنتظرة من خلال الآليات التي وضعتها الدولة حيز التنفيذ، أو تلك التي تنوي وضعها من خلال البرنامج الخماسي (2010 ـ 2014).

أولا : تطور السوق الداخلي .

للتذكير، فإن الدولة هي التي كانت تقوم بوظيفة التاجر خلال مرحلة تطبيق النظام الاشتراكي، وهذا يعني أن كل الآليات التي تحكم تموين المواطن، من مؤسسات عمومية تهتم بالإنتاج والتوزيع، هي بيد الدولة.

لقد كانت كل شعب النشاط تتكفل بها شركات وطنية، محتكرة للإنتاج والتخزين والتوزيع، حيث نجد (onaco) تختص بكل منتجات البقالة ومؤسسة (snsempac) بمشتقات الحبوب، oaic للحبوب والبقول الجافة، enafla تهتم بالخضر والفواكه، encg بالمواد الدسمة، onalait خاصة بالحليب ،snmc بالأسمنت ،enab بالخشب، وأخيرا شركة المواد الحديدية (sns) .

هذا كان على المستوى الوطني، أما على المستوى المحلي، فإننا نجد شبكة مماثلة من المؤسسات الوطنية مثل : (edipal) المختصة في منتجات البقالة، و(edimco)المشرفة على مواد البناء، edied للتجهيزات المنزلية وcofel للخضر والفواكه الطازجة ...الخ.

لقد كان للدولة على مستوى التوزيع شبكة واسعة من المساحات الكبرى تتكون بالخصوص من الأروقة الجزائرية، وأسواق الفلاح .

بالموازاة مع هذا التنظيم، كانت الجماعات المحلية تستفيد من موارد مالية معتبرة، خصيصا لبناء أسواق مغطاة تستعمل للبيع بالتجزئة، بالإضافة إلى هياكل تجارية أخرى، كلها تدخل في إطار المخططات البلدية للتنمية (أسواق الجملة، المذابح، المسمكات ... الخ)

01 ـ **آلية استقرار الأسعار:** إن استقرار الأسعار، يعني ضمنا المحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين، وهو السبب الذي جعل الدولة لأن تضع آلية تتمثل في الصندوق الوطني للتدخل الاقتصادي (caie)، ثم الصندوق الخاص لدعم أسعار المنتجات ذات الاستهلاك الواسع المتمثلة في : السميد، الفرينة، العجائن الغذائية، الكسكسى، السكر، الزيوت الغذائية، مركز الطماطم، الخميرة الجافة، حليب الأكياس، حليب الغبرة، الفاصوليا، العدس، الحمص، الجلبانة، الأرز، الكراريس المدرسية.

نتيجة

مع بداية الانفتاح على اقتصاد السوق، كل هذا الهيكل المؤسساتي والتنظيمي تلاشى تدريجيا، وتحولت الدولة من صفة التاجر، إلى مهمة ضبط السوق، في إطار مبدأ حرية أسعار السلع والخدمات

02 ـ **آلية ضبط السوق:** إن أهم نقطة ضعف تعتري الوضعية الجديدة للسوق، وهو في مرحلة الانتقال، تتمثل في كون آلية ضبط السوق لم تكن مدعومة بإجراءات متابعة، تمكن من المساعد ة على التأطير الجيد للسوق، وبالتالي تضمن تموينه قصد تلبية حاجات المواطنين من جهة، ومراقبة الممارسات التجارية من جهة أخرى .

وهذا يفهم من أن قطاع التجارة لم يقم، أو لم يستفد من استثمارات كافية تمكنه من أن يلعب دوره الطبيعي في مجال ضبط السوق، وتثبيت الأسعار، وكذا تنظيم النشاطات التجارية .

نتيجة

لم يساير هذا القطاع التطور الذي شهدته القطاعات الأخرى، والتي استفادت من إمكانيات مالية هائلة، بالرغم من أهميته الاقتصادية والاجتماعية.!

03 ـ **هياكل السوق الوطني:** يتكون السوق الوطني حاليا من اثنان وأربعون (42) سوقا للجملة تتعلق بالخضر والفواكه، بالإضافة إلى ثمان مائة وسبعة وثلاثون (837) سوقا مغطاة

خاصة بالتجزئة، وحسب تقديرات وزارة التجارة، فإن هذا الهيكل لا يغطي سوى ربع (¼) من احتياجات السوق .

ولعل السبب في زيادة الاحتياجات هو، تطور الأحياء السكنية وكثرتها من حيث الكثافة السكانية، وهو سبب قوي لظهور الباعة الطفيليين، والأسواق الموازية، مما يترتب عنها دون شك إفرازات سلبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي .

إن عدد الأعوان المكلفين بالمراقبة لا يتعدى 4300 عون، منهم 1500 عون تم توظيفهم خلال الفترة (2006 ـ 2008)، في حين يفوق عدد التجار المقيدين في السجل التجاري: مليون وثلاثة مائة ألف (1.300.000)، بمعنى عون واحد لكل ثلاث مائة وخمس وخمسون (355)تاجر على المستوى الوطني، مقابل عون واحد لكل ثمان مائة (800) تاجر بالنسبة لولاية الجزائر.

وبمقارنة بسيطة، نجد في تونس 6700 وبالمغرب 12000 عون مراقبة .؟

إن ظاهرة الضعف لا تتوقف عند هذا الحد، بل تتعداه إلى الوسائل، حيث لا يتوفر السوق الوطني إلا على تسعة عشر (19) مخبرا لمراقبة النوعية وقمع الغش.

هذا الضعف في الوسائل يعقد من مهمة الأعوان، ويجعل تغطية التراب الوطني في الزمان والمكان مهمة مستحيلة، خاصة مع انتقال النشاط التجاري إلى القطاع الخاص بصفة كلية.

04 ـ **التجارة الموازية:** بالرغم من وجود إطار تشريعي وتنظيمي مناسب، مع هذا فقد شهدت السموات الأخيرة انتشار سريع وكثيف للأسواق والتجارة الغير منظمة، مما أنجر عنها اختلالات عديدة، حيث ألحقت أضرارا كبيرة بالتجار النظاميين، وبصحة وأمن المواطن .

والملاحظ أن هذه التجارة يسيرها متدخلين طفيليين، تجدهم في محيط وداخل السوق، كما تجدهم على قارعة الطريق، والشوارع والأزقة، والفضاءات والمساحات العمومية، وعلى أطراف المساجد والمؤسسات التربوية والتكوينية . كما تعرف الأحياء الجديدة التي لم تخصص لها أسواق تجزئة بعد، نفس الظواهر السالفة الذكر .

إن مثل هذا الانفلات الفوضوي للسوق له انعكاسات سلبية تعود على الاقتصاد، كما تعود على البيئة والمجتمع على حد سواء.

- التأثير على آليات ضبط السوق، وبالتالي على الأسعار .
- تنامي الممارسات التجارية غير القانونية .
- التهرب والغش الضريبي.
- الصعوبة في تأطير ومراقبة مسارات التسويق مثل : مسار تتبع المنتوج، المسؤولية المدنية والجزائية في حالة ضبط منتوج ينس بأمن وسلامة المواطن .
- الإخلال المتكرر بالنظام العام (ضجيج، مناوشات، سرقات، اعتداءات، عرقلة حركة المرور)، وهذا يعني ببساطة، عدم احترام حق المواطن في الراحة والسكينة والأمن .
- إلحاق الضرر بالإنسان والمحيط (أكواخ ووسائل عرض مهترئة).
- غياب تام للنظافة والنظافة الصحية والتطهير .
- صحة وسلامة المواطن عرضة للأخطار، من جراء عرض لمواد غذائية حساسة لأشعة الشمس والغبار والحشرات في غياب تام لوسائل التبريد والتغليف الصحية.

• استحالة مراقبة السلع المعروضة للبيع في ظروف غير نظامية .

05 ـ **أهم إنجازات القطاع:** يمكن حصر أهم الإنجازات التي قامت بها وزارة التجارة خلال سنة في النقاط التالية:

ـ تنظيم النشاطات التجارية.

ـ تموين السوق.

ـ المحافظة على القدرة الشرائية للأسر .

ـ الدور الرقابي.

وفي هذا الإطار فقد تم إيلاء أهمية خاصة تتعلق بتعميق النشاطات الرامية إلى ملائمة وعصرنة الإطار التشريعي والتنظيمي الخاص بالنشاطات التجارية (المنافسة ،إنشاء وتسيير الأسواق، ممارسة نشاط استيراد المنتوجات الموجهة للبيع على حالتها ، التمنح " franchise ")، كما بقي العمل بالإجراءات المتعلقة بتعويض الأسعار نتيجة الاختلالات التي مست أسعار المواد الأولية ، والمنتجات النهائية في السوق العالمية ، بحيث خصصت الوزارة سنة 2008 مبلغ مالي قيمته 158 مليار دج لدعم القمح والحليب، بالإضافة إلى ذلك تمت مواصلة العمل بآلية تعويض أعباء النقل لولايات الجنوب العشرة (10)، ورفع الدعم من 1.5 دج إلى 3 دج للطن الكيلو متري .

إن القانون المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش الذي صدر أخيرا يدخل في إطار الإصلاحات الرامية إلى تحسين وتفعيل إجراءات حماية صحة وأمن المستهلكين، كتشديد العقوبات على المخالفين، وتمكين المستهلكين من حماية أنفسهم من خلال الوسائل القانونية، وكذا تمكين جمعيات حماية المستهلك من القيام بدورها في ظروف عادية، كما تم تسجيل عدة عمليات لإعادة تأهيل أسواق الجملة والتجزئة على المستوى الوطني بغلاف مالي يفوق ستة (06) ملاييرد ينار جزائري .

إلى جانب هذا فقد أعطيت أهمية خاصة للدور الرقابي، حيث أنتقل عدد التدخلات من 722.000 سنة 2007 إلى 897.000 في سنة 2008، كما قفز عدد المخالفات التي تم الكشف عنها من 115.900 إلى 179.000 خلال نفس الفترة .(1)

كما سمحت تدخلات أعوان الرقابة من الكشف على 3.800 مستورد لايمارسون نشاطهم التجاري في العناوين المصرح بها على سجلاتهم التجارية، حيث حولت ملفاتهم إلى المتابعة القضائية ، بالإضافة إلى منعهم من ممارسة التجارة الخارجية .

أما ما تعلق بمراقبة مطابقة المنتوجات المستوردة على الحدود فقد تم تكثيفها من خلال وضع نظام فعال لمحاربة المنتوجات غير المطابقة للمواصفات القانونية، لاسيما المقلدة منها (80 ٪ من الاستيراد يقوم بها الخواص).

06 ـ **إجراءات استعجالية:**قصد القضاء على مثل هذه المظاهر، سطرت وزارة التجارة لنفسها عدة إجراءات استعجالية نذكرها على النحو التالي :

ـ إحصاء كل الأماكن التي تمارس فيها التجارة الغير منظمة وفق القانون.

ـ تقدير مساحة كل فضاء غير منظم .

(1) وثيقة لوزارة التجارة .

ـ التعرف على كل نشاط تجاري غير منظم، بما فيه المنتجات المسوقة.

ـ إحصاء وتحديد ـ إن أمكن ـ هوية المتدخلين اللذين يمارسون نشاطات تجارية غير قانونية، قصد إدماجهم داخل الفضاءات النظامية .

وعليه، يتطلب من المجالس الشعبية البلدية، عند الانتهاء من هذه العمليات، القيام بإجراءات جريئة وملموسة قصد :

• تفريغ كل الفضاءات المشغولة بطريقة غير شرعية، وذلك بمساعدة كل من مصالح الأمن الوطني والدرك الوطني .

• إدماج ـ حسب الإمكانات المتاحة ـ الممارسين للنشاط التجاري غير النظامي في فضاءات تجارية شرعية بعد قيدهم في السجل التجاري .

• استرجاع المحلات غير المستغلة من طرف أصحابها بداخل الأسواق المغطاة .

كما يجب على المكلفين بتسيير الأسواق مواجهة الطفيليين اللذين ينشطون داخل الأسواق المنظمة وعلى أبواها بدعم من مصالح الأمن والرقابة الاقتصادية، كما يجب إشراك الجمعيات المهنية، وجمعيات حماية المستهلك لضمان نجاح هذه العملية.

ثانيا : الآفاق المستقبلية .

لقد تمت المصادقة على برنامج جديد يدخل ضمن المخطط الخماسي القادم (2010 ـ 20014) بغلاف مالي قدره سبعة وأربعون (47) مليار دج، حيث يتضمن تحقيق الأهداف التالية :

• خمسون (50) سوقا للجملة، تخصص للخضر والفواكه، منها أربعة أسواق وطنية، وخمس وعشرون (25) سوقا جهويا، بالإضافة إلى واحد وعشرون (21) سوقا محليا .

• 1.838 سوق للتجزئة، منها 838 سوق مغطاة مع 1000 سوق جوارية .

• أثنى عشر (12) سوقا أسبوعيا .

• خمسة (05) أسواق للمواشي.

• عشرون (20) مذبحا ومسلخا .

• أثنى عشر(12) سوقا للسمك والمسمكات .

•المساحات التجارية الكبرى، حيث يكون لنموها متابعة خاصة، قصد تشجيع إنشاء نسيج تجاري عصري، من خلال إنجاز أسواق ومراكز تجارية مطابقة لمقاييس التوزيع العالمية.

إن إنجاز مثل هذه المساحات التجارية الكبرى، يعد برنامج هام في توفير مناصب الشغل المباشرة والغير المباشرة، كما يكون مصدرا هاما لخلق الثروة، خاصة وهو يتميز بالانفتاح على الاستثمار الخاص، وبالتالي ينتظر منه المساهمة في هيكلة وعصرنة كل من مسارات وشبكات التسويق، مع المحافظة في نفس الوقت على تجارة التجزئة الجوارية التي تكتسي أهمية اجتماعية بالغة .

01 ـ **الأسعار وهوامش الربح:** منذ الاستقلال وإلى غاية سنة 1995، كانت كل من الأسعار وهوامش الربح لكل المنتجات النهائية الموجهة للاستهلاك المباشر محددة بقوة القانون. لكن منذ مجيء الأمر رقم 95 / 06 المؤرخ في 25 جانفي 1995 الذي يحدد شروط المنافسة، والذي يدخل في إطار الإصلاحات المعتمدة آنذاك تم تكريس مايسمى بمبدأ حرية الأسعار.

وبالرغم من مراجعة أحكام هذا الأمر في سنتي 2003 و2008، لكن بقي مبدأ حرية الأسعار هو السائد .

نتيجة

مادام الإطار التشريعي كرس هذا المبدأ، تبقى أسعار وهوامش ربح المنتجات المعروضة في السوق حرة، حيث لايحق لأعوان الرقابة إلزام التجار على البيع بأسعار محددة

لكن من المفيد أن نذكر، بأنه تطبيقا لأحكام المادة 05 من الأمر المتعلق بالمنافسة، يمكن للسلطات العمومية تحديد سلة من الأسعار وهوامش الأرباح في حالة الارتفاع الفاحش في أسعار السوق عن طريق مرسوم تنفيذي لمدة ستة (06) أشهر، وذلك بعد أخذ رأي مجلس المنافسة والأسعار، وهذا لتفادي حدوث اضطرابات أو انزلا قات غير متوقعة وغير محبذة.

كما أنه يحق للسلطات العمومية التدخل بنفس الطريقة في حالة حدوث كوارث، أو وجود صعوبات مزمنة في التموين أو وضعيات الهيمنة الطبيعية .

أما في الظرف الراهن، فإن أسعار وتعريفات المنتجات والخدمات التي قننت تكمن في مادة الخبز (العادي والمحسن)، السميد، حليب الأكياس، مياه الشرب، المنتوجات البترولية، الكهرباء والغاز، النقل بالسكة الحديدية (للمسافرين والسلع)، نقل المسافرين عبر الطريق، كراء السكنات الاجتماعية، هوامش الربح بالنسبة للأدوية والإسمنت البورتلاندي الموضب.

وعليه، فإن باقي المنتجات والخدمات المعروضة في السوق هي حرة السعر والهوامش، غير أن مصالح الرقابة تقوم بمهامها في إطار التحريات حول الحيازة على السجل التجاري، التغيير غير الشرعي لكل من النشاط وعنوانه، عدم إشهار سعر الشراء وسعر البيع، البيع والشراء بدون فاتورة، احتباس المخزون قصد المضاربة ... الخ

نتيجة

ليس من صلاحية السلطات العمومية تحديد الأسعار المطبقة عند البيع مهما ارتفعت، في غياب نص قانوني يلزم بذلك.

السؤال : مادامت الإشكالية المرتبطة بالقدرة الشرائية للمواطن قائمة ، خاصة في ظل ارتفاع أسعار المنتجات ذات الاستهلاك الواسع، ماهي الحلول البديلة ؟.

يتبع ...

المراجع:

01 ـ قوانين المالية للسنوات: 2000 ـ 2009، المجلس الشعبي الوطني.
02 ـ وثيقة لوزارة التجارة: أكتوبر 2009.

تقرير جديد للبنك الدولي
مع تباطؤ تعافي الاقتصاد العالمي، البلدان النامية تعاني من شح التمويل

بلدان العالم النامية تواجه ارتفاع تكلفة الاقتراض، وانخفاض مستويات الائتمان، وتقلص تدفقات رؤوس الأموال الدولية

بانكوك، 21 يناير/كانون الثاني 2010 - يقول تقرير جديد صادر عن البنك الدولي إن التعافي الاقتصادي الذي يشهده العالم حالياً سيتباطأ في وقت لاحق من هذا العام مع انحسار تأثير برامج التحفيز الاقتصادي. وأضاف التقرير أن الأسواق المالية مازالت تشعر بالقلق، وأن الطلب من القطاع الخاص مازال دون التوقعات وسط ارتفاع معدلات البطالة .

ويحذر تقرير **"الآفاق الاقتصادية العالمية 2010"** الذي صدر اليوم أنه رغم أن أسوأ آثار الأزمة قد وقعت بالفعل، فإن تعافي الاقتصاد العالمي مازال هشاً. ويتوقع التقرير أن تؤدي آثار الأزمة إلى تغيير المشهد العام بالنسبة للتمويل والنمو على مدى السنوات العشر المقبلة.

ووفقاً لهذا التقرير، من المتوقع أن ينمو إجمالي الناتج المحلي العالمي، الذي تقلص بواقع 2.2 في المائة في عام 2009، بنسبة 2.7 في المائة هذا العام، و3.2 في المائة في عام 2011. وتشير التوقعات الخاصة بالبلدان النامية إلى تحقق تعافي قوي نسبياً، حيث ستنمو بنسبة 5.2 في المائة هذا العام، و 5.8 في المائة في عام 2011 - وذلك مقابل 1.2 في المائة في عام 2009. أما إجمالي الناتج المحلي في البلدان الغنية، الذي تقلص بنسبة 3.3 في المائة في عام 2009، فمن المتوقع أن يرتفع بوتيرة أقل سرعة - بواقع 1.8 في المائة و 2.3 في المائة في عامي 2010 و 2011 على التوالي. ومن المتوقع كذلك أن ينمو حجم التجارة العالمية، الذي تراجع بدرجة كبيرة بلغت 14.4 في المائة في عام 2009، بنسبة 4.3 في المائة هذا العام و 6.2 في المائة في عام 2011.

ورغم أن هذا السيناريو هو الأرجح، فإن الغيوم الكثيفة المصاحبة لحالة عدم اليقين مازالت تحجب الآفاق. فمعدلات النمو في عام 2011 يمكن أن تتراوح بين 2.5 و 3.4 في المائة وذلك تبعاً لمستوى ثقة المستهلكين ومؤسسات الأعمال في الفترات الربع سنوية القليلة المقبلة، وتوقيت انحسار أثر برامج التحفيز الاقتصادي والنقدي.

وفي معرض حديثه عن هذا التقرير، قال **جستن لين، النائب الأول لرئيس البنك الدولي لشؤون اقتصاديات التنمية ورئيس الخبراء الاقتصاديين،** " للأسف، لا يمكننا توقع حدوث تعافٍ من هذه الأزمة العميقة والمضنية بين عشية وضحاها، فالأمر سيستغرق عدة سنوات حتى يمكن إعادة بناء اقتصادات البلدان وخلق المزيد من فرص العمل. وستترك هذه الأزمة أثراً بالغاً على الفقراء. وقد تحتاج البلدان الأكثر فقراً في العالم - التي تعتمد على المنح أو الإقراض المدعوم - إلى ما يتراوح بين 30 و 50 مليار دولار من التمويل الإضافي حتى تتمكن فقط من الحفاظ على برامجها الاجتماعية التي كانت قائمة قبل الأزمة".

وفي هذه البيئة التي مازالت ضعيفة، من المتوقع أن تبقى أسعار النفط ثابتة بصفة عامة عند متوسط يبلغ 76 دولاراً؛ وسترتفع أسعار السلع الأولية الأخرى في المتوسط بواقع 3 في المائة سنوياً فقط خلال عامي 2010 و 2011.

ويمضي التقرير في التحذير من أن الأمر سيستغرق عدة سنوات، بالرغم من عودة النمو إلى معدلات إيجابية، قبل أن تعوض الاقتصادات الخسائر التي لحقت بها بالفعل. ويقدر التقرير أن عدد الذين يعيشون في براثن الفقر المدقع (على أقل من 1.25 دولار للفرد في اليوم) سيرتفع بواقع 64 مليون شخص آخر في عام 2010 مقارنة بما سيكون عليه الحال لو لم تقع الأزمة.

علاوة على ذلك، من المتوقع خلال الأعوام الخمسة إلى العشرة المقبلة أن تؤدي زيادة تفادي تحمل المخاطر، وتطبيق تدابير تنظيمية أكثر تحوطاً، والحاجة لكبح بعض ممارسات الإقراض الأكثر خطورة التي سادت خلال فترة الانتعاش قبل اندلاع الأزمة إلى شح رؤوس الأموال وارتفاع تكلفتها بالنسبة للبلدان النامية.

من جانبه، قال **أندرو بيرنز، المؤلف الرئيسي لهذا التقرير،** "مع زيادة تشدد الأوضاع المالية الدولية، ستعاني الشركات التي تعمل في البلدان النامية من ارتفاع تكاليف الاقتراض، وانخفاض مستويات الائتمان، وتقلص تدفقات رؤوس الأموال الدولية. ونتيجة لذلك، فإن اتجاهات معدلات النمو في البلدان النامية قد تقل بواقع 0.2- 0.7 في المائة خلال الأعوام الخمسة إلى السبعة المقبلة عما كانت ستصل إليه لو ظل التمويل متوفرا وبأسعار معقولة كما كان الحال خلال فترة الانتعاش الاقتصادي.

وبينما يُرجح أن يتأثر التمويل بكافة أشكاله بفعل هذه الأزمة، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ستواجه قدراً أقل من القيود مقارنة بتدفقات الديون. لكن الشركات الأم ستعاني من ارتفاع تكاليف رأس المال، الأمر الذي سيحد من قدرتها على تمويل بعض المشروعات. ونتيجة لذلك، فإنه من المتوقع أن تهبط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من مستويات الذروة البالغة 3.9 في المائة من إجمالي الناتج المحلي للبلدان النامية التي بلغتها في عام 2007 إلى نحو 2.8- 3.0 في المائة في الأمد المتوسط. وقد تكون العواقب الناشئة عن هبوط كهذا خطيرة لأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمثل ما يصل إلى 20 في المائة من مجموع الاستثمارات في مناطق أفريقيا جنوب الصحراء وأوروبا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية.

وفي هذا الصدد، قال **هانز تيمر، مدير مجموعة آفاق التنمية في البنك الدولي،** "في حين لا تستطيع البلدان النامية تفادي الأوضاع المالية الدولية الأكثر تشدداً، فإن بوسعها، بل ينبغي عليها، أن تعمل على الحد من تكلفة أسعار الاقتراض المحلية، وتشجيع أسواق رؤوس الأموال المحلية عن طريق توسيع نطاق المراكز المالية الإقليمية وتحسين المنافسة واللوائح التنظيمية في القطاعات المصرفية المحلية. ورغم أن من المرجح أن تستغرق هذه الخطوات وقتاً طويلاً حتى تؤتي ثمارها، فمن الممكن أن تؤدي إلى توسيع نطاق القدرة على الحصول على رؤوس الأموال، والمساعدة في وضع البلدان النامية ثانية على مسار معدلات النمو الأعلى الذي أدت الأزمة إلى انحرافها عنه".

ويخلص هذا التقرير إلى أن الأوضاع المالية الدولية المتساهلة خلال السنوات 2003- 2007 أسهمت في زيادة توافر التمويل وارتفاع معدلات النمو في البلدان النامية. فالانخفاض الكبير في

تكلفة أسعار الاقتراض شجع على زيادة تدفقات رؤوس الأموال الدولية والقروض التي تقدمها البنوك المحلية، وهو ما أسهم في زيادة معدلات الاستثمار في البلدان النامية بواقع 30 في المائة. كما أسهم التوسع السريع الناشئ في مجموع رؤوس الأموال في تحقيق أكثر من نصف الزيادة البالغة 1.5 نقطة مئوية في معدل نمو الإنتاج المحتمل بين البلدان النامية.

ورغم أن معدلات النمو القوية للغاية التي شهدتها البلدان النامية خلال فترة الانتعاش الاقتصادي قد تعكس إمكانات النمو الأساسية، فإن الأوضاع المالية التي عززتها لم تكن قابلة للاستمرار بشكل واضح.

صحيفة حقائق- الآفاق الاقتصادية العالمية 2010: التوقعات الإقليمية

قادت **منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ** التعافي في الاقتصاد العالمي العام الماضي، مما يعكس الخطوات القوية التي تم اتخاذها على صعيد المالية العامة، وقوة الطلب المحلي. وكانت الصين، التي حققت معدل نمو بلغ 8.4 في المائة العام الماضي، قاطرة النمو في المنطقة، وهو اتجاه يُتوقع أن يستمر هذا العام في ضوء توقع نمو إجمالي الناتج المحلي في الصين بواقع 9 في المائة. ومن المقدر أن يرتفع إجمالي الناتج المحلي في المنطقة بواقع 6.8 في المائة في عام 2009، وأن يزداد تدريجياً هذا العام ليصل إلى 8.1 في المائة. وتعود تدفقات رؤوس الأموال إلى المنطقة حالياً، كما أتاحت التطورات التي شهدتها الأسواق المالية المحلية المزيد من الزخم لتحقيق التعافي. وسيؤدي استمرار وجود طاقات إنتاجية فائضة في قطاع الصناعات التحويلية، بالإضافة إلى التحسن المحدود في التجارة العالمية إلى تقييد نمو إجمالي الناتج المحلي بحيث لا تزيد سرعته على 8.2 في المائة في عام 2011.

وتجسيداً لجوانب الضعف القائمة قبل اندلاع الأزمة في العديد من البلدان (وخاصة العجز في حساب المعاملات الجارية الناشئ عن الاختلالات الكبيرة في مدخرات القطاع الخاص واستثماراته)، كانت البلدان النامية في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى هي الأكثر تضرراً من هذه الأزمة، حيث انخفض إجمالي الناتج المحلي بنحو 6.2 في المائة في عام 2009. وبالرغم من توقع ارتفاع إجمالي الناتج المحلي بواقع 2.7 في المائة في عام 2010، و 3.6 في المائة في عام 2011، فإن معدلات النمو في معظم بلدان المنطقة ستظل أقل من إمكاناتها، ولن يكون بالإمكان معالجة مشكلة البطالة وإعادة هيكلة البنوك خلال تلك الفترة. وسيظل الارتفاع الكبير في نسب القروض المتعثرة، وزيادة أسعار الفائدة، وضعف تدفقات رؤوس الأموال الدولية يشكل تحديات أساسية في المدى القريب. ومقارنة بالفترة السابقة لاندلاع الأزمة، من المرجح أن يؤدي ارتفاع القروض المتعثرة، وضعف التمويل الحكومي، وضعف تدفقات رؤوس الأموال الدولية إلى الحد من نمو الاستثمارات في العديد من البلدان. علاوة على ذلك، مازالت هناك مخاطر كبيرة لحدوث هبوط في التوقعات، بما في ذلك حدوث كساد مزدوج أو زيادة المصاعب المالية بالنسبة للبنوك في المنطقة. وبالرغم من تحسن أوضاع التمويل الدولي وإجراءات التصحيح والتكيف الداخلية، من المتوقع أن تزيد الاحتياجات المتعلقة بالتمويل الخارجي في المنطقة على التدفقات الداخلة بما يصل إلى 54 مليار دولار في عام 2010.

وفي **منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي**، ساعدت الأساسيات الاقتصادية الأكثر قوة على الصمود أمام هذه الأزمة على نحو أفضل بكثير من السابق. ومن المتوقع أن يزداد الإنتاج في المنطقة، في أعقاب انخفاض بنسبة 2.6 في المائة في إجمالي الناتج المحلي العام الماضي، بنسبة 3.1 في

المائة في عام 2010، ثم 3.6 في المائة في عام 2011، لكن ضعف الاستثمارات سيحول دون وصول معدلات النمو إلى مستوياتها السابقة خلال سنوات الانتعاش الاقتصادي. ومن المتوقع أن تنتعش تحويلات المغتربين والمهاجرين، وكذلك قطاع السياحة إلى حد ما (وكلاهما مصدران مهمان للتمويل الخارجي بالنسبة لبلدان البحر الكاريبي) بصورة متواضعة فقط في عامي 2010- 2011، وذلك نتيجة لضعف أوضاع أسواق العمل في الولايات المتحدة والبلدان الأخرى المرتفعة الدخل. وتشمل التحديات الرئيسية انحسار تدابير برامج التحفيز الاقتصادي؛ وتقديم الإعانات للعاطلين عن العمل على نحو قابل للاستمرار؛ والحفاظ على الانفتاح نحو التجارة والاستثمار الدوليين.

منطقة **الشرق الأوسط وشمال أفريقيا** كانت أقل المناطق تأثراً بحدة الأزمة مقارنة بالمناطق الأخرى، حيث تباطأ إجمالي الناتج المحلي بصفة عامة إلى 2.9 في المائة في عام 2009. وأشارت التقديرات إلى أن معدل النمو بين البلدان النامية المستوردة للنفط كان في حدود 4.7 في المائة في عام 2009. أما البلدان المصدرة للنفط، فقد هبط معدل النمو ليصل إلى 1.6 في المائة، مما يعكس قيود الإنتاج، وتراجع الإيرادات النفطية. وبالنسبة للمنطقة ككل، من المتوقع أن ينمو إجمالي الناتج المحلي بواقع 3.7 في المائة في عام 2010، و4.4 في المائة في عام 2011. وترتكز هذه التوقعات الخاصة بالتعافي على تحسّن الطلب العالمي على النفط، مما سيؤدي بدوره إلى استقرار أسعاره، ونشاط أسواق الصادرات الرئيسية. وعلى الرغم من الانحسار التدريجي لتدابير برامج التحفيز الاقتصادي، فإن التحسن المعتدل في جوانب الإنفاق الاستهلاكي والرأسمالي سيشكل ركيزة أكثر ثباتاً للنمو.

يبدو أن **منطقة جنوب آسيا** قد أفلتت من براثن أسوأ الآثار الناجمة عن هذه الأزمة. لكن نمو إجمالي ناتجها المحلي الذي يُقدر بنحو 5.7 في المائة في عام 2009 (نفس معدل النمو كما في عام 2008) يمثل تباطؤاً ملحوظاً عن فترة الانتعاش، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى الانخفاض الملموس في نمو الاستثمارات. وتُعتبر تدفقات رؤوس الأموال الخاصة الداخلة - وهي إحدى القنوات الأساسية لانتقال الأزمة - أقل تأثيراً وأهمية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في جنوب آسيا (خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر) مقارنة بمعظم المناطق الأخرى. كما اتصف الطلب المحلي في المنطقة بالمرونة النسبية، نتيجة للسياسات التي اتخذتها بلدان المنطقة على صعيد الاقتصاد الكلي لمواجهة التقلبات الدورية. ومن المتوقع أن ينتعش معدل النمو ليبلغ 6.9 في المائة في عام 2010، و 7.4 في المائة في عام 2011.

أما **منطقة أفريقيا جنوب الصحراء** تفقد تضررت هي أيضاً تضرراً شديداً، حيث انتقلت آثار هذه الأزمة إليها بادئ الأمر من خلال قنوات التجارة، والاستثمار الأجنبي المباشر، والسياحة، والتحويلات، والمساعدات الرسمية. وتشير التقديرات إلى أن إجمالي الناتج المحلي في المنطقة لم يزد سوى بواقع 1.1 في المائة العام الماضي. وتضررت البلدان المصدرة للنفط والمتوسطة الدخل تضرراً بالغاً بدرجة أكبر من البلدان المنخفضة الدخل والضعيفة والأقل اندماجاً في الاقتصاد العالمي - في البداية على الأقل. وفي عام 2010، من المتوقع أن ينمو إجمالي الناتج المحلي بواقع 4.8 في المائة في بلدان المنطقة، باستثناء جنوب أفريقيا، مع تحقيق معدل نمو يبلغ 4.2 في المائة في البلدان الضعيفة، و4.8 في المائة في البلدان المنخفضة الدخل. ومن المتوقع أن تنمو جنوب أفريقيا بنسبة 2 في المائة هذا العام بعد انكماشه بواقع 1.8 في المائة في عام 2009، في حين ستتسارع وتيرة النمو في البلدان المتوسطة الدخل إلى 3.5 في المائة. ومازالت غيوم عدم اليقين تحيط بالآفاق العامة للمنطقة، وستتوقف قوة التعافي بدرجة كبيرة على الطلب من أسواق الصادرات الرئيسية.